

## الأمن الأسري الجزائري والعولمة Algerian Family Security and Globalization



د/ يوبا إشر<sup>\*1</sup>

<sup>1</sup> جامعة الجزائر (3)، (الجزائر)

[icher.youba@gmail.com](mailto:icher.youba@gmail.com)

تاريخ النشر: 2024/12/22

تاريخ القبول: 2024/12/21

تاريخ الارسال: 2024/10/03

### ملخص:

تحاول هذه الورقة البحثية التعرّض بالمناقشة والشرح لموضوع الأمن الأسري الجزائري تحت تأثيرات العولمة، ما يعني محاولة دراسة وضبط مختلف انعكاسات الظاهرة وانتاجاتها على هذا المجال من مجالات الأمن الثقافي للدولة واكتشاف طبيعتها. وعليه، ارتكز الاهتمام فيها في جزئها الأول -أساسا- بتحديد مجموعة من القضايا المتعلقة بالظاهرة وتأثيراتها على الأسرة الجزائرية في جوانبها ومظاهرها المختلفة. والاهتمام في جزئها الثاني بالبحث في كفايات وطرق المعالجة (معالجة الأوضاع الثقافية الراهنة للأسرة على اختلافها) في سبيل التقليل من التداعيات العولمية وتحقيق القدر الممكن والكافي لحمايتها وتأمينها.

**الكلمات المفتاحية:** مؤسسة الأسرة؛ العولمة؛ التحولات الثقافية؛ الأمن الأسري؛ الأسرة الجزائرية.

**Abstract:** This research attempts to address the issue of Algerian family security under the influence of globalization. For that reason, this study seeks to determine the various impacts and outcomes of Globalization's phenomenon on this aspect of the state's cultural security and to discover its nature. Therefore, the first part of this paper mainly focuses on identifying a set of issues related to the phenomenon and its effects on the Algerian family in its various aspects and manifestations. As for the second part, it concentrates on exploring methods and ways of dealing with (the current cultural situations of the family in its various forms) to mitigate the impacts of globalization and achieve the sufficient and necessary level for its protection and security.

**key words:** Family institution; globalization; cultural transformations; family security; Algerian family.

## مقدمة:

الأسرة هي اللبنة الأولى للمجتمع، وهي أهم المؤسسات الاجتماعية والمركزية منها، التي يبني فيها الفرد باكتسابه القيم الأساسية منها، لما لها من أدوار مهمة ورئيسة سواء تعلّق الأمر بترسيخ منظومة القيم عنده أو على مستوى تحصين البناء الاجتماعي وتأمينه من كلّ ما يهدّد المقوّمات العقيدية والمرتكزات الثقافية المشكّلة للهويّة الوطنية. لذا كان تحقيق الأمن بهذا المجتمع الصغير "مجتمع الأسرة" مقدّمة لتحقيق أمن المجتمع الكبير، وضمان توازنه واستقراره وتماسكه، وتهيئة ظروف تنميته وتقدّمه ورفقته.

إنّ ما يشهده العالم اليوم من تطوّرات وتغيّرات على مستوى الأدوات والوسائل، وعلى مستوى الأفكار والمبادئ والمعتقدات يظهر حجم التحدّيات والتهديدات والأخطار التي تواجهها مؤسسة الأسرة ليس فقط على مستوى الوظائف والأدوار بل على مستوى الشكل والطبيعة والمضمون وحتى على مستوى الوجود والكيان، وهو ما يدفعنا للتأكيد على خطورة ما تتعرض له الأسرة في كلّ المجتمعات والمجتمعات الإسلامية -تحديدا- التي تشكّل فيها الأسرة المتغيّر الأكثر تميّزا في بنيتها الاجتماعية -مقارنة بغيرها من المجتمعات- خطورة تعكس حجم وقوّة هذه التأثيرات مما يتطلب العمل الجدي والحرص على مواجهتها في سبيل التقليل من تداعياتها.

مع دخول الجزائر إطار العولمة وما رافقه من تحولات وتطوّرات ثقافية كبرى، نتيجة الكثير من التغيّرات الاجتماعية التي مسّت بالنظام الثقافي لها، حيث برزت قيم ومعايير ومظاهر وأشكال اجتماعية جديدة غريبة عن ثقافتها المميّزة لها، ساهمت في إحداث تغييرات ثقافية عميقة، أدّت إلى المساس بمجالات الثقافة الوطنية واضعافها. هي التي ساهمت في إنهيار أشكال ثقافية أصيلة كثيرة واستبدالها بأخرى دخيلة، تركّزت وتمثلت أساسا في أشكال كثيرة من نموذج الثقافة الغربية، والتي تميّزت بتأثير متعدد الأبعاد والتجليات. أصبح من الضروري البحث في هذه المستجدات العولمية الجديدة، التي أصبحت أكثر تبلورا وأثرا وخطورة، وما تفرضه من تأثيرات وانعكاسات على مجال أمنها الأسري في جوانبه وأبعاده ومستوياته، كذلك البحث في كفاءات وطرق المعالجة منها. وإذا ما حاولنا ضبط بعض أهم مظاهر هذه المستجدات -والرئيسية منها- على كيان الأسرة الجزائرية اليوم، فإنّه يمكننا الوقوف عند الكثير من الظواهر والشواهد والمؤشرات والأشكال والمظاهر -الثقافية وغير الثقافية- التي تثبت ذلك. إشكالية الدراسة:

ومنه جاءت الإشكالية التي حاولنا الإجابة عنها في موضوعنا هذا كالآتي:

ما هي مختلف أشكال التأثيرات والانعكاسات للعولمة وانتاجاتها على مجال الأمن الأسري الجزائري؟ وفيما يمكن أن تتجسّد كفاءات وطرق معالجتها؟  
قبل المباشرة في الإجابة عن إشكالية موضوعنا وجب وكأول خطوة تقديم تعريف ولو مختصر لظاهرة العولمة.

**العولمة:** تلك الظاهرة الاجتماعية عابرة ومتعددة الأبعاد؛ السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والاعلامية والثقافية والقيمية الأخلاقية ... التي تسعى إلى جعل الأنماط والأشكال الحياتية للشعوب والمجتمعات وأنظمتها الاجتماعية متشابهة وموحدة عالميا، والتي يطغى عليها نموذج الحياة الاجتماعي الغربي. ذلك أنها جاءت في سياق الامتداد الثقافي والفكري والأيديولوجي الغربي المعاصر. أين تمكّن الغرب أن يكيّف التغيرات وفق منظومته الفكرية ونظامه القيمي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، وأن يدفع بتحوّلات شديدة التأثير كان من نتائجها الاستتباع الحضاري للمجتمعات غير الغربية له. (إشر، الهويّات الثقافية والعولمة، 2023، الصفحات 438-439)

ولقد تطوّر مفهوم العولمة ما بين عام 1980 ولغاية نهاية القرن العشرين وبعده، ليكون استخدامه منحصرا -في بداياته- على العولمة الاقتصادية، ليشتمل بعدها على الأبعاد الأخرى غير البعد الاقتصادي؛ السياسي والقانوني التشريعي والاجتماعي والتكنولوجي والاعلامي والثقافي والقيمي الأخلاقي -على وجه الخصوص-. (إشر، الهويّات الثقافية والعولمة، 2023، صفحة 439)

## 1. الأسرة والعولمة:

تعرض الأسرة في عالمنا المعاصر لعمليات تفكيك واسعة وعميقة تمسّ جميع المبادئ والمعايير والقواعد والقيم التي قامت عليها، والوظائف والأدوار الاجتماعية التي وجدت من أجلها، والأشكال والممارسات والمظاهر -الثقافية وغير الثقافية- التي تميّزها ... فطبيعة وحجم وقوّة (التغيّر الأسري)\* الحاصل جدّ عميق، نتيجة تأثيرات العولمة بأبعادها، التي أدّت إلى إعادة هيكلتها وبناءها. ففي كلّ مجتمع -اليوم- نجد أنّ المفهوم التقليدي لحياة الأسرة، تغيّر -بشكل كبير- بفعل قوى الظاهرة. نتيجة لما تتعرض له من تطوّرات وتغيّرات جذرية وهامة، شاملة، إشكالية وعسيرة، أدّت بمجملها إلى تغيير أنماط تشكيلها أو تفكّكها، كما أدّت إلى تبدّل طبيعة العلاقات التي تسود داخلها ... (إشر، الأمن الثقافي: دراسة نظرية مفاهيمية، 2022، صفحة 585) وهو ما يوضحه -جيدنز- حينما يشرح كيف أنّ العالم الذي نعيش فيه اليوم أصبح يطرح على الأفراد والجماعات والمجتمعات والدول -على السواء- الكثير من الأخطار والتهديدات بشكل أوسع، وربّما كانت الأسرة الأكثر تعرّضا لذلك من خلال موجات التغيير المستمر التي تعرفها من ناحية التوجّهات، وأشكال العلاقات والتفاعلات والارتباطات فيها ... (جيدنز، علم الاجتماع، 2005، الصفحات 251-252) ولعلّ أهم العناصر الدالة في هذا المجال -كما يبيّن- والتي تنعكس سلبا وبحجم عميق وجذري على أنظمة الأسرة هما: المساواة بين الجنسين، والحرية الجنسية للمرأة، وتنظيم

\* يعبر التغيّر الأسري عن مجموع التحوّلات والتغيّرات التي تحدث على مستوى مؤسسة الأسرة والتي تغيّر من طبيعتها من حيث الأفكار والمبادئ والقيم والمعايير التي تحكمها، ومن حيث الوظائف والأدوار الاجتماعية الداخلية والخارجية لها التي تؤدّيها على مستوى الوحدات التي تشكّلها (أفرادها)، وعلى مستوى الثقافة في مكّوناتها ومقوماتها، وعلى مستوى المجتمع (الكبير) ككلّ. ومن حيث الممارسات والأشكال والمظاهر -الثقافية وغير الثقافية- لها ... وغيرها، إلى أشكال جديدة مغايرة.

النشاط الجنسي ما يتعارض كلية مع مقومات الأسرة التقليدية. (جيدنز، عالم جامع: كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا؟، 2003، صفحة 84) ويشرح -جيدنز- كذلك كيف أنّ الخلاف حول القيم الأسرية يبدو بعيدا عن العولمة، ولكنه في الحقيقة عكس ذلك بالكامل. ذلك أنّ أنظمة القيم للأسرة التقليدية بدأت بالتحوّل في إطارها، أو أنّها تحت ضغط شديد في الكثير من البلدان سيما بعد أن شرعت النساء لتحقيق مزيد من المساواة. (جيدنز، عالم جامع: كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا؟، 2003، صفحة 32)

وتتمثل أكبر التحديات وأكثرها تأثيرا على مجال (الأمن الأسري)\* للمجتمعات المعاصرة في أخطار الزلازل الحاصلة في أنظمتها القيمية الأخلاقية. فمن ضمن التداعيات الخطيرة للعولمة أنّها تمسّ هذا المجال الذي يحكم توازن المجتمع واستقراره، هي التي تمثل أكبر وأخطر التهديدات لها. وهو ما يمكن لأيّ منا تأكّيده ذلك أنّه في أيامنا هذه، لا أحد يمكنه إنكار سيادة مأزق قيمي وأخلاقي نتيجة للمستجدات التي صارت تملأ حياتنا بفعل التحوّلات العولمية الكبرى الحاصلة، حيث أصبحت تبرز في مجتمعاتنا مشكلات وقضايا ومعضلات قيمية أخلاقية معقّدة لا وجود لها في مدونات القيم القديمة، نتيجة للاهتزازات العنيفة، وأشكال الفوضى التي تجعلنا نعيش أزمات قيمية وأخلاقية، تكسر أنماط ثقافتنا، والتي تتمظهر في أوجه الحياة جميعها. (إشر، مستقبل الأمن الثقافي في زمن العولمة، 2024، صفحة 54)

ومن أهم التهديدات على مجال الأمن الأسري والرئيسية منها للمجتمعات اليوم تكنولوجيا الميديا الجديدة وخاصة الرقمية منها، والذي اختلفت استراتيجياتها وتنوّعت عملياتها وآلياتها، والتي تهدف جميعها إلى الترويج لأنماط حياتية مجتمعية معيّنة. فعلى سبيل المثال: يرتكز الغرب على نشر وترويج ومنها تثبيت مفاهيم الحريات والحقوق الثقافية -على اختلافها- بدون أيّة ضوابط ثقافية أو دينية أو قيمية أخلاقية؛ حرية الفرد وحرية المرأة ويثير قضايا الهويات الجنسية في اختياراته المجتمعية ... وغيرها، التي أكيد أنّها تتنافى وتتعارض كلية مع قيم ومبادئ المجتمعات غير الغربية والمجتمعات الإسلامية أحسن الأمثلة الدالة عن ذلك. والتي يتمثل الهدف منها في اجتذاب الفرد في مثل تلك المجتمعات غير الغربية لهذه السمات المجتمعية الخاصة، ما يشكل أثارا بالغة القسوة والخطورة على مجالات أمنها الثقافي على اختلافها، وأمنها الأسري بالخصوص. (إشر، مستقبل الأمن الثقافي في زمن العولمة، 2024، صفحة 51)

وتتمثل واحدة من أهم المحددات لتكنولوجيا الميديا -والرئيسية منها- في التدفقات الهائلة لمضامين الصناعات الثقافية عبر الإنترنت بالخصوص وما رافق ذلك من إنزلاقات عميقة نحو أنماط من التواصل المنحرف من كلّ أشكال الضبط القيمي والأخلاقي والديني والأسري ...

\* الأمن الأسري واحد من أهم أبعاد الأمن الثقافي قيمة إلى جانب الأمن الديني والأمن القيمي والأمن الفكري والأمن القانوني التشريعي والأمن الفكري والتربوي ... والذي انتشر -بشكل واسع- في السنوات الأخيرة حيث أصبح من أكثر الموضوعات والإشكاليات التي تثير اهتمام الباحثين والمختصين في مختلف المجالات المعرفية، ومن القضايا ذات الأهمية القصوى لكونها أصبحت تشكل واحدة من أهم وأكبر التحديات التي تواجهها الدول باختلافها، ما يرجع إلى التحوّلات والتطوّرات الكبرى التي تعرفها الأسرة نتيجة لتأثيرات العولمة، والتي تمسّ بطبيعتها على مستوى القيم والمبادئ والمعايير التي تحكمها، وعلى مستوى الوظائف والأدوار التي تؤديها، وعلى مستوى الشكل والمضمون، وحتى الوجود والكيان، وهنا يمكن لنا التأكيد على خطورة ما يتعرض له مجال الأمن الأسري للمجتمعات باختلافها في عالمنا المعاصر. (إشر، الأمن الثقافي: دراسة نظرية مفاهيمية، 2022، صفحة 584)

ولنفكر مثلا في واحد من الأفلام التي شاهدناها، أكيد أنه تتكشف لنا عند مشاهدتنا لها أنماط وأشكال مختلفة من القيم والمبادئ والقواعد والممارسات والسلوكيات وأساليب الحياة الاجتماعية والثقافية السائدة في مجتمع ما، وقد نتقبل بعض هذه النماذج أو نرفضها حسب درجات اتفقها أو اختلافها مع ما نحمله من مواقف وقيم ومبادئ، غير أنه لا بد أن نتأثر، بشكل أو بآخر، بجانب أو جوانب منها. وهو ما يشرحه -جيدنز- بتعبيره: "أيّا كان ما نشاهده، أيّا كان طبيعته، فإننا لابد أن نطلّ على منظومة معيّنة من القيم وأنماط السلوك والمواقف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقيمية التي ستترك بدورها أثرا متفاوتا في هويّتنا الثقافية والشخصية وعلى ما نعتقده أو نمارسه من عادات وتقاليد." (جيدنز، علم الاجتماع، 2005، صفحة 139)

وتعتبر وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية، اليوم، من العوامل الرئيسية في تكوين ثقافة الفرد وذلك بالنظر إلى مدى فاعليتها في التأثير في نظامه الثقافي عامة ونظامه الأسري -بشكل خاص-، هي التي تمارس وظائف محدّدة وهامة وأدوار تنشئة بالغة الأهمية في تشكيل المفاهيم والتصورات والمبادئ الحياتية. فليس فيه من شك فيما لها من أثر كبير وعميق في تشكيل الوعي الفردي والجمعي كلاهما، وفي التأثير في العادات والتقاليد والأعراف والقيم والمعايير والممارسات والأذواق والسلوك ... فالوسائط هذه تقوم، اليوم، بما كانت تنهض به مؤسسات التنشئة الاجتماعية التقليدية التي كان لها الدور الأكبر والأبرز في تنشئة الفرد وبناء ثقافته وتشكيل منظومته القيمية؛ مؤسسة الأسرة والمسجد والمدرسة والمؤسسات الدينية، حيث أزاقتها وأخذت مكانتها -بشكل كبير جدا-، هي التي تتواجد خارج حدودها وبكفاءة وفاعلية كبيرة، بحيث أصبحت رسائلها جزءا من نسيج المجتمع وحياته، وذات تأثير مباشر وعميق في التكوين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي للمجتمعات. (إشر، الهويات الثقافية والعولمة، 2023، صفحة 447)

وتثير (الميديا الجديدة)\* والرقمية -تحديدا- للعديد من المشكلات والقضايا المعقّدة والمتشابكة في المجالات الثقافية على اختلافها ومجال الأسرة -على وجه الخصوص-، ذلك أنّها غيرت تحديد المعطيات، هي التي أصبحت تطبع علامتها على ذواتنا، وتثير التساؤلات حول قيمنا ومداركنا وثوابتنا، كما أنّها تعيد بناء الصلات التي تربطنا بالثقافة على حدّ وصف -ريبي ريفيل- والذي يشرح كيف أنّ التكنولوجيا الرقمية تغير ملامح حالتنا الشخصية، وتؤثر في الأشكال الإعتيادية لكلّ من الإعتراف والسمعة الشخصية. كذلك تخلّل -بشكل متزايد- معايير الحكم المستخدمة في المجالات الثقافية. أين يززع الويب أو ينزع حتى شرعية أشكال الإعتراف الموروثة من الثقافة التقليدية. يقوم بزعزعة منطقها الوظيفي الاعتيادي، كما يساهم في

\* أتت الميديا الجديدة بخصائص انفردت بها من أهمها: الحرية الكاملة في تقديم المضامين .. كانت وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية التقليدية عادة ما تدار من طرف مؤسسات ذات صفة رسمية تسيطر على محتوى المادة المقدّمة، ومن ثم جاءت هذه القنوات محرّرا للجماهير من اعتمادهم على الوسائل التقليدية وتبعيتهم لها ومخفقا لحدّة سيطرتها عليهم. ومن هنا نقلت هذه الأنظمة الجديدة مسؤولية التحكم في الوسيلة من المجتمع إلى الفرد. بعد التحوّل من شكل الإتصال الجماهيري الذي يعتمد فيه على المشاهدة الجماعية إلى إتصال شخصي يعتمد على المشاهدة الفردية المتحرّزة من كلّ أشكال الرقابة والضبط خاصة الأسرية منها. في: (بوعلي، 2015، صفحة 73)

إعادة تشكيل عميق للمشاهد الثقافية للمجتمعات بإختلافها. (إشر، الهويات الثقافية والعولمة، 2023، الصفحات 447-448)

وكما يشرح كل من: -هال أبلسون وهاري لويس وكين ليدين-، فإنّ عصر الانفجار الرقمي قد بدأ بالفعل وما يصاحبه من تمزق اجتماعي في أشكاله وأبعاده، مؤثرا في الأنظمة الاجتماعية على إختلافها (من بينها نظام الأسرة لعلّه الأكثر تأثرا منها). (هال أبلسون وهاري لويس وكين ليدين، 2014، صفحة 22) هذا الانفجار الذي يغيّر من وجه المجتمعات بتلك التغيرات التي تباغتنا وتأخذنا على حين غرّة، فتحطم تصوّراتنا حول الطريقة التي تسير بها حياتنا ويسير بها العالم من حولنا. (هال أبلسون وهاري لويس وكين ليدين، 2014، صفحة 21)

إنّ هناك نوعين من التغيرات تحدث في الأسرة -عموما- نتيجة الرقمي، وهي تغيرات على المستوى الكليّ (المacro) ناتجة عن استخدامات الانترنت وما ينتج عنها من تأثيرات سلبية، ما يؤدي إلى تغيير في مفهوم السلطة وأنماطها داخلها، بإنتاج أنماط جديدة لها، حيث تنهار مقوماتها؛ سلطة الكبير داخل الأسرة، سلطة الأب، سلطة الأم، سلطة الزوج ... والنتيجة من ذلك أنّ الأسرة أصبحت تواجه تحديات وتهديدات وأخطار بأشكال جديدة متعدّدة تؤثر في طبيعتها من حيث وظائفها وأدوارها الاجتماعية المختلفة الداخلية والخارجية على السواء، ومن حيث الأشكال والممارسات الثقافية السائدة فيها ... وتغيرات أخرى على المستوى الجزئيّ (المicro) نتيجة الانتشار الواسع والكثيف للمجالات الافتراضية -على إختلافها- التي أصبحت تشكّل مجالا اجتماعيا وثقافيا جديدا وبديلا للمجالات الاجتماعية والثقافية الواقعية، لها نموذجها الثقافي الخاص وأنماط لاستهلاكها الثقافي، التي تتركز تأثيراتها السلبية الكبرى على النظام الثقافي للأسرة في مختلف جوانبه وأبعاده خاصة الجانب القيمي الأخلاقي منه.

أصبح الفرد اليوم عرضة لكمّ هائل من القنوات الفضائية والالكترونية والبرامج والتطبيقات التفاعلية بأشكالها المتنوعة، ما حصل مع تبلور أنظمة جديدة للاتصال الرقمي، تؤثر في قيمه وتساهم في إعادة تشكيل ثقافته وقيمه وبناءها، ذلك أنّها فتحت له مجالات تواصل لا حدود لها مع أرجاء العالم جميعها، ما يعني ثقافات العالم على إختلافها، وهو ما يوضحه الباحث -محمد فتحي حمدي- عندما يشرح كيف أصبح لكل فرد اليوم أجهزته الخاصة، وبرامجه المفضلة، والأماكن المخصصة لمشاهدتها. أين أصبح قريبا من العالم الخارجي، يتفاعل معه ويشارك أفراد عاداتهم وأنماط عيشهم ويتأثر بهم في حياته اليومية، وأيضا في طريقة تفكيرهم .. هي التي تتعارض في أغلبها مع قيمه والمبادئ والمعايير السائدة داخل مجتمعه، والتي لا تتفق وخصوصياته السوسيو-الثقافية. والنتيجة من ذلك على حدّ وصف الباحث -عروس الزبير- خلع الأفراد من واقعهم الاجتماعي وأطهرهم التنظيمية والرمي بهم في عوالم جديدة تتناقض إلى أبعد الحدود مع واقعهم المعيش. (إشر، مستقبل الأمن الثقافي في زمن العولمة، 2024، صفحة 137)

تتمثل النتيجة العامة التي نخلص إليها هنا في كون تكنولوجيا الميديا والرقمية -تحديدا- تغيّر بشكل عميق من حياة الأسرة في كلّ مكان، تساهم في تسريع وتيرة وحجم التغيّر الأسري وإنتاج تحديات معقّدة على مجال الأمن الأسري للمجتمعات على إختلاف طبيعتها، تؤثر في نظامها الاجتماعي والثقافي والقيمي

الأخلاقي والتربوي والاقتصادي والاستهلاكي ... وغيرها، ما يتسبب في الكثير من الإشكالات والقضايا والمشكلات المهددة لها، حيث تتحدّى خصوصياتها وتقسو عليها بالمساهمة في إعادة صياغتها وتشكيلها بشكل عميق جدا، وقائمة التطوّرات والتغيّرات التي تحدثها واضحة لكلّ من يراقب ويتابع المستجدات الجديدة التي تشهدها أنظمة الأسرة عالميا على مدى العقود القليلة الماضية، ذلك أنّها ثورة إجتماعية وثقافية تظهر آثارها وانعكاساتها السلبية الكبرى في أيّ مكان من عالمنا المعاصر.

## 2. الأسرة الجزائرية والعولمة:

تتميّز الأسرة الجزائرية بخصوصياتها الإجتماعية والثقافية الخاصة بها، مجسّدة في مختلف الممارسات والأشكال والمظاهر -الثقافية وغير الثقافية- داخلها، والقيم والمبادئ والمعايير السائدة التي قامت عليها خاصة الإسلامية منها، والتي مصدرها النظام الثقافي للدولة وتاريخها عامة ودين الإسلام -على وجه التحديد-. ولقد مرّت الأسرة الجزائرية في تطوّرها التاريخي والثقافي بعدة مراحل حاسمة ومفصلية، فرضت كلّ منها لواقع ثقافي أسري خاص كنتيجة حتمية لها، كانت لها تأثيراتها وانعكاساتها على طبيعتها وعلى نظامها القيمي والثقافي من أهمها؛ مرحلة الاستعمار الفرنسي، المرحلة البومدينية، مرحلة العشرية السوداء، وآخرها وأكثرها أثرا وقوة من حيث إنتاجاتها وتداعياتها السلبية مرحلة ما بعد 2000، بفعل تأثير المتغيّرات العولمية التي شهدتها المجتمعات عالميا على اختلاف أشكالها.

تشهد الأسرة الجزائرية -اليوم- العديد من التطوّرات والتحوّلات العميقة والمتنوّعة التي تغيّر من طبيعتها سواء من حيث البنية والتشكيل أو (من حيث الأدوار والوظائف)\* ومن حيث الممارسات والأشكال الثقافية السائدة، وكذلك من حيث طبيعة العلاقات داخلها، وهو ما يعكسه التبدّل والتغيّر في الكثير من أنماط السلوك والقيم والمعايير والمبادئ التي قامت عليها وتقودها، وذلك بفعل الظروف الإجتماعية في أبعادها التي يعرفها المجتمع الجزائري في هذه الفترة من فترات تاريخه الإجتماعي والثقافي سواء الإقتصادية أو السياسية أو القانونية التشريعية أو التكنولوجية أو الإعلامية أو الثقافية أو القيمية ... وغيرها، والتي أنتجت بتأثيراتها وانعكاساتها قوالب ومعايير وأشكال ثقافية جديدة كنتيجة حتمية لها. (صدراتي، 2015، صفحة 28) فالدارس لواقع الأسرة الجزائرية اليوم ينتبه أول الأمر إلى التغيّر الكبير الذي مسّها، هي التي تحوّلت من أسرة كانت تتصف ببنيتها التقليدية، إلى أسرة أقلّ ما يمكن القول عنها أنّها متحوّلة، تحت تأثير متغيرات متعدّدة لعلّ أهمها: العولمة. حيث تواجه الأسرة الجزائرية منذ بداية الألفية الثالثة -على وجه التحديد- تحدّيات وتهديدات وأخطار من نوع جديد، قادمة من بيئتها الخارجية بالخصوص، بفعل الظاهرة وإنتاجاتها من تأثيرات مدعومة بوسائل وآليات وفواعل ذات نفوذ وقوة غير مسبوق. (نسيمة فاطمة الزهراء، غوالم أمينة وآخرون، 2018، صفحة 10)

\* من أهم الوظائف التي تؤدّها الأسرة والرئيسة منها تكوين شخصية الأفراد الذين يشكّلونها وثقافتهم بطابعها العام التي تتجسّد أساسا في مجموعة القواعد والمبادئ والمعايير القيمية العامة التي تحكم سلوكهم وتقود تصرفاتهم في بيئات الأسرة الداخلية والخارجية كلّها.

الظاهر أن الأسرة الجزائرية أصبحت تمثل اليوم نموذج مميز خاص نتيجة لتأثيرات التغيرات الحاصلة، نموذج يجمع بين كل ما هو متناقض من أشكال وممارسات وقيم ثقافية تقليدية أصيلة خاصة بمجالها (مجال الأسرة الجزائرية)، وأخرى حديثة وافدة (جديدة). ما أنتج لصراع القيم فيها. (بوطوب، 2017، صفحة 29)

من الطبيعي أن مثل كل هذه التحوّلات أنتجت عدم استقرار وفوضى في القيم والمعايير والمبادئ السائدة .. تغيّرت الأسرة فأصبحت ذات تشكيلة نصف تقليدية ونصف عصرية -وأكثر- نتيجة للثقافة الثنائية المختلطة والهجينة للمجتمع، ذات أدوار ووظائف وممارسات تتأرجح ما بين القيم التقليدية الأصيلة والقيم الحداثية العصرية، هي التي لم تعرف استقرارا بعد. إنّ متغيّرات كأدوار الزوجين والأبناء والزواج والطلاق ووضع المرأة ومكانتها الاجتماعية والقربة والميراث والجيرة وأشكال الاستهلاك ... كلّها أدلة على إبراز الواقع الجديد للأسرة الجزائرية المتحوّلة، كلّها تعبّر عن الانتماء الثنائي للثقافتين: تواصل تأثير الثقافة التقليدية إلى جانب التأثير المستمر والعميق للثقافة الأجنبية الحديثة. (حراث، 2013، صفحة 54)

وفي ما يلي عرض لأهم التحوّلات والتغيّرات التي شهدتها الأسرة الجزائرية في هذه المرحلة الحاسمة والمفصلية من تاريخها الثقافي والتي انعكست سلبا على مجال أمنها الأسري:

#### • التحول إلى نموذج الأسرة النووية:

هناك مجموعة من العوامل والأسباب التي ساهمت في توجه المجتمع الجزائري من نمط الأسرة الممتدة (الأسرة الكبيرة) إلى نمط الأسرة النووية (الأسرة الصغيرة)، والذي أصبح منتشرا ومسيطرًا في المدينة وحتى الريف، ولعلّ العولمة واحدة من أهم هذه العوامل، في العقود الثلاثة الأخيرة، هي التي سرّعت من عملية التحوّل التي بدأت منذ سبعينيات وثمانينيات القرن المنصرم مع مشاريع وبرامج ومخططات التنمية والتحديث التي أطلقها النظام في فترة حكم الرئيس -هوارى بومدين-، وما بعدها، والتي كان من نتائجها التحوّل التدريجي من نموذج الأسرة الممتدة إلى نموذج الأسرة النووية. (خميلة، 2021، صفحة 221) حيث أدّت النظم الجديدة التي أملتّها الظروف المختلفة (الظروف العالمية تحديدا) -خاصة منذ بداية الألفية الثالثة- إلى إنتاج وضع جديد للأسرة الجزائرية حيث كان لزاما أن تتكيف والمعطيات الجديدة التي أملتّها المرحلة. أين تحوّلت في طبيعتها إلى نمط الأسرة النووية المستقلة بحجم لم يسبق له مثيل. (منصوري، 2014، صفحة 120)

أحدث التحوّل نحو نمط الأسرة النووية (الأسرة الجزائرية الحديثة) تغيّرات في قيم ومبادئ ومعايير مجتمعية وأسرية أصيلة. فمن أمثلة ذلك أنّه كان للأسرة الممتدة عموما (الأسرة الجزائرية التقليدية) دور مهم في التنشئة الاجتماعية والقيمية للأفراد، وهذا ما لم يعد حاصلا اليوم وبدأ يختفي تدريجيا نتيجة

التحوّلات الإجتماعية والثقافية والقيمية والأسرية التي يشهدها المجتمع الجزائري. (خميلة، 2021، صفحة 223) ومن أهم الأمثلة عن ذلك أنّ التحوّل نتج عنه تغيير في طبيعة العلاقات والأدوار والوظائف والضبط والرقابة والسلطة داخل الأسرة، ومن ذلك التأثير على القيم الأسرية باختلافها كالقيمة المتعلقة بالسلطة الأبوية أو سلطة الكبير داخل الأسرة مثلا. (تريكي، 2017، الصفحات 85-86)

### • المكانة الإجتماعية للمرأة:

شهدت مكانة المرأة في المجتمع الجزائري تغييرات عميقة خلال العقدين الأخيرين على وجه التحديد، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل والأسباب الداخلية؛ الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدولية من أهمها: (التعليم)\* والعمل والانفتاح على الثقافات الأجنبية في إطار العولمة، كلّ هذا أدّى إلى التغيّر في نظرة المجتمع للمرأة وللقيم والأفكار والقواعد التي كانت سائدة، هذا إلى جانب تبني قيم ومبادئ ومعايير الهياكل والمنظمات الأممية في إطار الإتفاقيات والمواثيق الدولية التي تخص شؤون المرأة. (خميلة، 2021، صفحة 228)

لقد تعاملت الدولة الجزائرية في سياساتها وبرامجها بعد مصادقتها على الإتفاقيات التي لها علاقة بشؤون المرأة بشكل عام و(إتفاقية سيداو)\* على وجه الخصوص، وفق ما تقتضيه مقررات هذه الإتفاقيات والمواثيق والبرامج الأممية\* فالبرامج التي تمّ اعتمادها بإشراف من الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة مثّلت استجابة لمتطلبات مرحلة أصبحت فيها قضايا المرأة من اهتمامات وانشغالات

\* أدّى انتشار التعليم خاصة تعليم المرأة إلى تغيّر قيم ومعايير سائدة في المجتمع واستبدالها بأخرى جديدة أثرت، بشكل أو بآخر، على نظامه الثقافي والقيمي والأسري.

\* إنّه ومن أهم النصوص والاتفاقيات في مجال حقوق المرأة "إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" (سيداو)، والتي اعتمدت من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة، دخلت حيز التنفيذ عام 1981. ولقد أثّرت الإتفاقية ولا تزال جدالات واسعة وتحفظات من قبل دول كثيرة والمنتظمة للقضاء الحضاري الإسلامي على وجه التحديد، كونها تنطلق من رؤى وتصوّرات ومبادئ وقيم ثقافية غربية تتعارض في كثير من الأمور والتفاصيل مع الثوابت القيمية والثقافية المحلية للشعوب والمجتمعات غير الغربية والإسلامية منها، كونها تجسّد التصوّر الغربي لطبيعة هذه الحقوق في المجال. وهي الإتفاقية المصادق عليها من طرف الجزائر في عام 1995 متحفظة على بعض من المواد منها ما يتعارض وأحكام دين الإسلام وتقاليد وعادات المجتمع وأعرافه المنظمة في مجال الأحوال الشخصية والمواثيق... وغيرها. وقد ألزمت لجنة سيداو الجزائر بتسريع الإصلاحات التشريعية القانونية التي تمكّنها من سحب تحفظاتها على بعض المواد.. تعارض إتفاقية سيداو اختصاص الرجل بالتطبيق وتعتبره عنفا أسريا ضد المرأة، هي التي تدعو إلى تساوي الرجل والمرأة في المسؤوليات نفسها عند الزواج والطلاق. كما دعت الإتفاقية إلى إعادة النظر في تجريم العلاقات الجنسية التي تتم خارج إطار الزواج، والتي تُطلق عليها تسمية (العلاقات الجنسية الرضائية). كما تدعو للمساواة في الميراث بين الرجل والمرأة. في: (خميلة، 2021، صفحة 228/235)

\* طالبت الإتفاقيات والمواثيق الأممية، مثلا، برفع سن الزواج للمرأة واعتبرت زواج الفتاة قبل 18 سنة انتهاكا لحقوقها وتعدّيّا على طفولتها. كما دعت إلى تحرير العلاقات الجنسية بين المراهقين تحت سن 18 وتثقيفهم جنسيا وتمكين الفتاة من أساليب الجنس الآمن ومنع الحمل بما في ذلك تسهيل عملية الإجهاض. ودعت أيضا إلى إعطاء الشواذ جنسيا حقوقهم في ممارسة حياتهم الجنسية بطريقة معلنّة ومقبولة في كلّ المجتمعات... وغيرها من الأفكار والقيم التي تتعارض مع الخصوصيات الثقافية والدينية للشعوب ومجتمعات كثيرة غير الغربية خاصة الإسلامية منها. في: (خميلة، 2021، صفحة 236)

الهيئات الأممية. فكان لانضمام الجزائر لها آثارها وانعكاساتها على واقع ومكانة المرأة الجزائرية، والتي تمثلت في القوانين والسياسات والبرامج التي أقرتها الدولة، حيث أعطت للمرأة أدوارا ووظائف ومساحات جديدة كدخولها الميادين السياسية بقوة، وميادين العمل وقطاعات كانت حكرا على الرجال، وهو ما أثر على مكانة المرأة الاجتماعية داخل المجتمع. (خميلة، 2021، صفحة 236/238)

إنّه ومن أهم الأمثلة عن التحوّل الحاصل في هذا الجانب اليوم وتأثيراته أسريا واجتماعيا أنّ خروج المرأة (الأم) للعمل أنتج أثارا وانعكاسات سلبية كبرى وعميقة -مباشرة وغير مباشرة- على النظام العام للأسرة في جوانب وأمور متعدّدة ومتنوّعة منها ما تعلّق بالآثار على المرأة العاملة نفسها، ومنها ما تعلّق بالآثار على الزوج وعلى طبيعة العلاقة الزوجية، وكذلك -وعلى وجه التحديد- ما تعلّق بالتنشئة الأسرية للأفراد داخلها (الأطفال)، وذلك نتيجة توسّع حجم المسؤوليات لها من حيث الأدوار والوظائف التي تؤديها في البيئتين الداخلية (البيئة الأسرية) والخارجية (بيئة العمل)، حيث يصعب وحتى أنّه يستحيل لها التوفيق بينهما.

#### • تحولات في السلطة داخل الأسرة:

تعرف الأسرة الجزائرية خلال العقدين الأخيرين تحولات في توزيع السلطة داخلها، هي التي لم تعد مركزة في يد الأب أو الكبير داخل الأسرة وحده كما كان عليه الحال، ولكنها أصبحت موزعة بين أفراد الأسرة؛ الزوج، الزوجة والأبناء. وكان للكثير من العوامل والأسباب الدور في هذه التحولات كالعامل الإقتصادي والتعليم والتمدد والانفتاح على نماذج ثقافية جديدة تحت تأثيرات ثقافات ظاهرة العولمة. (خميلة، 2021، الصفحات 241-242)

#### • تحوّل العلاقات داخل الأسرة: (يونس، 2012، صفحة 97)

لم يتوقف تأثير ثقافة العولمة على الأسرة الجزائرية عند توزيع السلطة داخلها، بل امتد إلى شكل وطبيعة العلاقات الأسرية داخلها؛ تراجع قيمة الانتماء للأسرة وتفكك العلاقات بين الأزواج، وبينهم وبين الأبناء، وعلاقات الأبناء فيما بينهم، وانتشار الفردانية والتخلّي عن المسؤوليات، كذلك أثرت على الأنظمة الاجتماعية الأسرية كنظام الزواج، ونظام الطلاق ... وغيرها، هي التي أصبحت تشكل حيزا كبيرا من حياة الفرد الجزائري من خلال ما تنشره من أشكال ومظاهر وقيم ثقافية تمثل نموذج الأسرة في المجتمعات الغربية. (خميلة، 2021، صفحة 248)

#### • التحوّل الجيلي داخل الأسرة الواحدة:

إننا مهدّدون بما أسماه الأكاديمي الأردني -حسين طه محادين- بـ (اللاأسرية)\* حيث أحدثت العولمة -كما يوضّح- فجوة جيلية داخل الأسرة الواحدة وخلخلت وصايتها على أفرادها -بشكل صارخ-، ساهمت التكنولوجيا في تعميمها بما وفّرت من فرص هائلة للأبناء في اختيار نماذجهم الحياتية والثقافية والقيمية. (محادين، 2023)

### • التحوّل في طبيعة نظام الزواج:

الانتقال من نظام الزواج التقليدي الأصيل بقيمه ومبادئه وقواعده ومعاييرها (التي مصدرها الدين الإسلامي في جزءها الأكبر)، والأشكال والممارسات والمظاهر الثقافية والقيمية التي كانت تميّزه (قبل وأثناء وبعد الزواج)، المستمدة من عادات وتقاليد وأعراف المجتمع الجزائري (النظام الثقافي العام له)، إلى نظام زواج جديد مغاير مختلط وهجين بين ما هو تقليدي أصيل وبين ما هو مستورد دخیل على ثقافة المجتمع عامة والأسرة تحديداً، خاصة تلك التي تمثل النموذج الثقافي والقيمي الغربي منها.

### • التحوّل في طبيعة العلاقات القرابية: (فيطس، 2023، صفحة 318)

أصبحت العلاقات القرابية يمسّها الضعف وكذلك التفكك على عكس ما كانت تتسم به الأسرة الجزائرية التقليدية، حيث ميزاتها الرئيسية قيم التكافل والتعاون والتماسك، وهذا نظراً لكونها تستند اليوم إلى الجانب الرسمي والمصلحي أكثر. من أمثلة ذلك الزيارات التي صارت مناسباتية أكثر (وأيضاً في طريقها للاختفاء شبه الكلي)، وهذا لأسباب مختلفة لعلّ أهمها ميل الأسرة الحديثة التي تتميّز بكونها وحدة قرابية منعزلة نسبياً نحو الاستقلالية والانغلاق.

### • التحوّل في طبيعة علاقات الجيرة:

كالتحوّل الذي حصل في طبيعة العلاقات القرابية التي كانت تميّز الأسرة الجزائرية التقليدية، تغيّرت كذلك طبيعة علاقات الجيرة التي صارت تتجّه أكثر نحو الإنغلاق والانعزالية متجاوزة قيم التكافل والتآزر والتعاون التي كانت تميّزها.

### • التراجع في المكانة والأدوار الاجتماعية للأسرة الجزائرية:

الملاحظ اليوم أنّ مكانة الأسرة وأدوارها الاجتماعية قد أصبحت تتراجع بشكل رهيب في تكوين شخصية الفرد داخلها؛ نتيجة التفكك الذي يصيب بنيتها والتقليص المتسارع في سلطاتها بحكم هيمنة عوامل خارجية أقوى ومتنوعة؛ لعلّ أهمها الميديا الجديدة التي لوّثت القيم المحيطة بالبيئة الأسرية وشوّهت وعي الفرد داخلها وهويّته.

\* تتعدّد وتنوّع مظاهر اللاأسرية وأشكالها، نذكر منها: انتشار قيم الفردانية والتفكك الأسري والإهمال والعنف الأسري وإنهيار أشكال الرقابة والسلطة الأسرية والتراجع في نسب الزواج والتزايد في نسب الطلاق ... إلخ.

### • التحول في مضامين التنشئة الأسرية:

استطاعت العولمة أن تقلب بسطوة تأثيراتها مضامين التنشئة الاجتماعية التي كانت من مسؤوليات الآباء والأمهات يؤدونها إلى حدّ أنّ الأبناء هم الذين أصبحوا يُكسبون أوليائهم -اليوم- أفكار ومفاهيم وقيم الحياة في ظلّ تمثّلهم قيم العولمة. (محايدن، 2023)

### • التحول في الممارسات والأشكال الثقافية للأسرة:

إنّ للأسرة الجزائرية ممارسات وأشكال ثقافية تميّزها، وفي ظلّ تعدّد المجالات التي يتفاعل فيها أفرادها في مجتمعنا المعاصر، تغيّر الكثير منها حيث انتشرت وبرزت ممارسات وأشكال ومظاهر ثقافية جديدة أصبحت لها انعكاساتها على مجال النظام الأسري بالخصوص ومجال الأمن الأسري والأمن الثقافي بشكل عام. ومن أمثلة ذلك، أنّ الأسرة الجزائرية أصبحت تتجه اتجاها فرديا، قائم على الاختيار الحرّ، وذلك حسب الميول الذاتية، المتعلقة بالفرد، الذي أخذ يكوّن علاقات تفاعل خارج محيطه العائلي، بفعل ما حصل من تجدد في نسق القيم والنظام الاجتماعي وفي أنظمة التواصل والاتصال، وفي الصراع والصدام بين القيم والمرجعيات الثقافية والرمزية التقليدية الأصلية والحداثيّة الوافدة والدخيلة، (تمار، 2020، صفحة 122) ما ينتج لحالة من الاغتراب للفرد المتعولم في الأسرة والمجتمع، أين أصبحت العلاقات الأسرية واهنة كثيرا مع المحيطين. (محايدن، 2023)

وكما تشرح الباحثة -ربيعة تمار- فإنّ هذا الصراع والصدام الثقافي القيمي يتشكل في الأساس بين الفرد وذاته بسبب تناقضه مع الواقع، أي الانتماء إلى ثقافتين متناقضتين، يتمثل في محاولة التوفيق بين الثقافة التقليدية والثقافة الحديثة، وترجمة هذا التوفيق في العلاقات بين الأدوار والوظائف اجتماعيا، هذا الشكل من التناقض يأخذ -كما تبين- معنى الصراع القيمي عند التصادم مع قيم ومبادئ الثقافة الجديدة. (تمار، 2020، صفحة 123)

### • التحول في أشكال الترفيه والراحة ومظاهرها:

نتيجة التحولات الاجتماعية الحاصلة خاصة استخدامات تكنولوجيا الميديا الجديدة والمجالات الافتراضية على اختلافها (مواقع التواصل الاجتماعي تحديدا) البارزة اجتماعيا والمنتشرة -بالحجم والشكل الذي لم يسبق له مثيل- تغيّرت الكثير من أشكال الترفيه والراحة ومظاهرها التقليدية التي كانت تميّز الأسرة الجزائرية، حيث صار أفرادها اليوم يقضون أغلب أوقاتهم أمامها تطغى عليهم وتعيد تشكيل أنماط حياتهم اليومية وثقافتهم، بفعل تأثيراتها وانعكاساتها السلبية الكبرى السلوكية والنفسية والثقافية والقيمية عليهم.

### • التحول في النمط الاستهلاكي وطبيعته:

تتعرض الأسرة الجزائرية للثقافة الاستهلاكية السائدة عالميا (خاصة الغربية منها التي تشكل الجزء الكبير منها)، حيث أنها تخضع لتأثيراتها، والتي نلاحظها في أشكال ومظاهر كثيرة ومتنوعة من الثقافة الاستهلاكية الجديدة لها، وانتشارها وبروزها في تفاصيل الحياة اليومية لها، بمختلف أشكالها ومظاهرها، وبشكل سريع ومطرد. ومن أهم الشواهد الدالة على ذلك: التغير في العادات الغذائية للأسرة، التغير في شكل وطبيعة الاستهلاك السلعي والخدمات وبأشكاله (الأجهزة الالكترونية والأجهزة الالكترومنزلية ...). هذا التغير في طبيعة النمط الاستهلاكي الذي يؤدي إلى نتائج وآثار أعمق على ثقافة الأسرة عامة التي تفقد شيئا فشيئا- للكثير من الممارسات والأشكال والخصوصيات الثقافية الأصيلة التي تميزها. من أمثلة ذلك: التغيرات في أشكال المأكول والمشرب والملبس والسكن وأنماط وأساليب الحياة المختلفة داخلها.

فمثلا تأثرت العادات الغذائية للأسرة الجزائرية وبدأ المطبخ الجزائري يعرف أطباقا وأكلات جديدة منها ما هو غربي ومنها ما هو مشرق. أين دخلت الوجبات والأكلات المختلفة التي تميز الثقافات والمجتمعات الأجنبية، هذا إضافة إلى انتشار ما يعرف بالوجبات السريعة على اختلاف أشكالها، وبشكل واسع، أين أصبحت نسبة واسعة جدا من الأسر الجزائرية متأثرة بها. وهو ما يخلق لتحديات وتهديدات ثقافية وأخرى سوسيو أسرية، على مجال أمنها الأسري.

### 3. تعديلات قانون الأسرة:

اخترنا في هذا العنصر التركيز على واحد من أهم التغيرات التي عرفها مجال الأمن الأسري الجزائري في الفترة التي تولى فيها الرئيس -عبد العزيز بوتفليقة- الحكم والمتمثل في التعديلات التي مسّت قانون الأسرة لعام 1985.

#### • قانون الأسرة 2005:

أثار قانون الأسرة 1984، والذي اعتمد فيه على الشريعة الإسلامية كمصدر أساسي له، حيث استمد معظم مبادئه وأحكامه من قواعدها، العديد من النقاشات وردود الفعل المتباينة والمتعارضة والمطالبة بتعديله أو إلغائه، لعوامل وأسباب وتأثيرات بارزة<sup>1</sup> كان فيه اتجاه معارض لتعديله والذي يرى أنّه ما دام يستند في تشريعه للأحكام، لأحكام الشريعة فلم يكن فيه حاجة لذلك لأنّ الأمر يؤدي إلى الخروج عن أحكام الشريعة الإسلامية واتجاه ثان يدعو إلى إلغائه -جملة وتفصيلا- يرى أنّ القانون يعرقل في مضمونه مسار تطوّر العائلة الجزائرية والذي كان يدعو إلى تبني النموذج الغربي، واتجاه ثالث يرى بأنّه

<sup>1</sup> - نهيلي حفيظة، تعديلات قانون الأسرة بين الدافع والضرورة، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، الجلفة-الجزائر، المجلد (3)، العدد (1)، ص. 196.

مستمد -شكلا ومضمونا- من الشريعة الإسلامية غير أنّ بعض التطبيقات العملية لنصوص القانون أظهرت العديد من النقائص في كثير من القضايا بعضها شكلا يتعلق بسوء الصياغة القانونية لها، وبعضها موضوعي أدّى إلى التناقض بين النص القانوني والحكم الشرعي. (نهايلي، 2010، الصفحات 211-212) وبعد جدالات حادة بين مختلف الأيديولوجيات دامت لسنوات من الضغط فرضتها طبيعة المرحلة ما بعد أكتوبر 1988، وما طرأ عليها من تحولات وتطورات أحدثت تغييرات كبيرة في طبيعة المجتمع وأنظمته؛ السياسية والفكرية والثقافية ... وغيرها خاصة المرحلة ما بعد 2000 في عهد حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، صدر (قانون الأسرة الجديد لسنة 2005)\* يحمل مجموعة من التعديلات والتغييرات، والتي أثارت الكثير من الجدل والمواقف المتعارضة من جديد. (بولخراس، 2012، صفحة 171)

بعد أن إشتد الجدل خصوصا فيما تعلّق بشرط الولي وتعدّد الزوجات والميراث حسم الرئيس -بوتفليقة- الجدل حول إلغاء الولي من شرط عقد الزواج وإلغاء تعدّد الزوجات والمساواة في الميراث بين الذكر والأنثى، خلافا للنص القرآني، بقرار رئاسي يقر تعديل القانون بالحفاظ على ما جاء به التشريع الإسلامي. (نهايلي، 2010، صفحة 204) وهكذا تمّ تمريره بالمرسوم الرئاسي المؤرخ في 27 فبراير 2005، الذي أقرّ تعديل قانون الأسرة لسنة 1984، والذي شمل 34 مادة معدّلة ومتممة. (نهايلي، 2010، صفحة 196)

إنّ الأسئلة الواجبة الطرح هنا تتمثل في ما إذا كان ما تضمنته أحكام المواد هذه يعود إلى الحاجة الضرورية للمجتمع عامة ومؤسسة الأسرة خاصة لإعادة النظر في النقائص والاختلالات التي يحتويها قانون الأسرة لسنة 1984؟ أم أنّ التعديلات ترجع إلى قناعات من يرون أنّ في القانون ما يتناقض ويتعارض والقيم والمبادئ الحديثة تلك التي تحاول قوى عالمية فرضها في إطار الإتفاقيات والمعاهدات الدولية للمنظمات والجمعيات والهيئات الأممية بأشكالها وأنّه يتماشى مع القيم التقليدية التي لا تتوافق

\* نصب وزير العدل وبناء على تعليمة من الرئيس -بوتفليقة- في أكتوبر 2003 لجنة وطنية مكلفة بمراجعة قانون الأسرة والتي طرحت مشروع قانون جديد يهدف إلى تنظيم قضايا الأسرة. وتمّ الإتفاق على المحاور الرئيسية محلّ المراجعة والمتمثلة في قضايا: الزواج، النفقة، عمل المرأة وخاصة إن كانت حاضنة، المصلح، فك الرابطة الزوجية، تعدّد الزوجات، السكن بعد الطلاق، أموال الزوج وأموال الزوجة والأموال المكتسبة بعد الزواج، النسب وكيفية إثباته، الولية في الزواج ... وغيرها من القضايا التي تشكّل جوانب مهمة وحيوية من حياة الأسرة والمجتمع ومنه من مجال الأمن الأسري. تباينت وتعارضت ردود الفعل بشأن التعديلات المقترحة والتي كشفت عن وجود تيرين متناقضين تمثل الأول في التيار المحافظ من الإسلاميين والذين استنكروا مشروع القانون، حيث يرون فيه تهديد لاستقرار الأسرة والمجتمع لأنّه يمسّ بأهم مصادره المتمثل في تعاليم الدين الإسلامي مثال ذلك: حركة الإصلاح الوطني الراضية قطعاً له والتي كانت ترى فيه أنّه يمثل تعدّي على الشرع والعرف. والتيار العلماني الفرونكوفوني المنفتح على قيم الغرب الذي يدعو إلى ضمان الحقوق والحريات العامة خاصة تلك المتعلقة بأوضاع المرأة ومكانتها داخل المجتمع، والذين يجدون أنّه من الضرورة تعديل الكثير من المواد في المجال وكانوا مرحبين وداعمين بمشروع التعديل. في: (نهايلي، 2010، صفحة 196/204)

مع الظروف المجتمعية الحالية؟ أم أنها كانت لأسباب ودوافع سياسية تتماشى وأهداف السلطة الحاكمة في تلك الفترة وميولاتها الأيديولوجية؟

هذه أهم أشكال ومظاهر التغيرات والتحوّلات التي تطرأ على كيان الأسرة الجزائرية، وهي جميعها، تؤكّد ارتباطها بخلق مجموعة من التأثيرات والانعكاسات السلبية على مجال الأمن الأسري خاصة ومجال الأمن الثقافي عامة.

#### 4. كيفيات تحقيق الأمن الأسري في ظلّ الأوضاع الثقافية الراهنة: (إشر، مستقبل

الأمن الثقافي في زمن العملة، 2024، الصفحات 207-208)

تجعل الأوضاع الثقافية الراهنة للأسرة الجزائرية الدولة (حكومة وشعباً) أمام حتمية النهوض بمجال الأمن الأسري من خلال العمل على توفير الشروط والمتطلبات اللازمة والملائمة والمدرسة لإصلاح مؤسسة الأسرة على إختلاف القضايا والمشكلات التي تهددها و/أو التي تمسّها، ومعالجتها من خلال السياسات التي يلزم اعتمادها للتقليص من حجم وقوّة تأثير التداعيات -العملية وغير العملية جميعها- المباشرة وغير المباشرة- والتي يمكن تمثّلها في أهم التوصيات العامة والرئيسية التي خلصنا إليها المذكورة أسفله.

- العمل الجدّي في البحث في المشكلات والقضايا التي تمسّ وتهدّد مجال الأمن الأسري على إختلافها في سبيل التعرّف عليها وإدراك طبيعتها وأشكالها وكذلك -على وجه التحديد- البحث في كيفيات وطرق المعالجة والحماية منها.
- العمل على إصلاح مؤسسة الأسرة تأمينها من كلّ ما يمكن أن يشكّل تهديداً لها، كونها الأكثر تعرّضاً لموجات التغيّر المستمر الذي يمسّها من ناحية القيم والقواعد التي تحكمها والتوجّهات وأشكال العلاقات والتفاعلات والارتباطات فيها، وذلك من خلال -على سبيل المثال لا الحصر- حماية قانون الأسرة عملاً واحتكاماً بمبادئ وقيم الشريعة الإسلامية من أيّ مبدأ أو قيمة دخيلة منافية ومناقضة لها. كذلك حمايتها من مضامين الإتفاقيات والمواثيق الدولية التي تخص مجال حقوق الطفل وحقوق المرأة ... وغيرها، كونها تنطلق من تصوّرات ومبادئ وقيم غالباً ما تتعارض مع الثوابت القيمية والدينية للمجتمعات غير الغربية والإسلامية على وجه التحديد.
- ضرورة الاهتمام بالمعالجة الجدّية وعبر التخصصية للمشكلات والقضايا الأخلاقية التي تعرفها الأسرة خاصة المعقّدة منها، والتي لا توجد في مدونات القيم القديمة، هي التي تمثّل أكبر التحديات وأعقدها على مجال الأمن القيمي والأمن الأسري للمجتمع.

- حتمية اعتماد الشريعة الإسلامية كمرجع رئيسي وحيد في صياغة القوانين والتشريعات المتعلقة بشؤون الأسرة والأحوال الشخصية والمدنية ... وغيرها من القضايا الوجودية خاصة مع الانتشار الواسع والكثيف للقيم والمعايير والمبادئ العالمية التي تسوّق لها النصوص والمواثيق الأممية كمفاهيم؛ الحريات والحقوق الثقافية، حقوق الإنسان، حقوق المرأة، حقوق الطفل، الحقوق والحريات الفردية ... وغيرها من المفاهيم، والتي كثيرا ما تتعارض وتتنافى في مضمونها وجوهرها مع الخصوصيات الثقافية والدينية -على وجه التحديد- للمجتمعات غير الغربية خاصة المجتمعات الإسلامية منها.
- صياغة وضبط مفهوم النظام العام والآداب العامة: قواعده ومبادئه وقيمه ومعاييرها، وفق ما تقتضيه الخصوصية الثقافية للدولة وخصوصيتها الإسلامية -على وجه التحديد- تنظيما للحياة العامة الإجتماعية لها.
- العمل على مكافحة الفساد في أشكاله خاصة ما تعلق بظاهرة الإنحلال القيمي والأخلاقي.
- حتمية الاهتمام بإصلاح قطاع الإعلام (الإعلام الخاص على وجه التحديد)، من خلال التأسيس لقانون عضوي خاص يضبط شروط عمل وتنظيم مهنة الصحافة على اختلافها وأخلاقيات الممارسة خاصة في جانبها المتعلق بعنصر التعديّ والمساس بمقومات الأمن الثقافي عامة والأمن الأسري خاصة، والعمل على بناء منظومة إعلام متكاملة الأبعاد -خاصة البعد الثقافي منه- كونه الأساس في نشر منظومة القيم المجتمعية والثقافية المراد تكريسها حفاظا على الثقافة الوطنية في مكوّناتها ومظاهرها المتنوعة والمتعدّدة.
- ضرورة العمل على استحداث ضوابط قانونية وأخرى أخلاقية تنظّم وتحدّد استخدامات المجالات الافتراضية (وسائل التواصل الاجتماعي) في سبيل التقليل من آثاره السلبية الكبرى على النظام الثقافي عامة ونظام الأسرة خاصة للمجتمع.
- ضرورة التكثيف من الحملات التحسيسية والتوعوية والمنابر الإعلامية المعرفة بأشكال الأخطار والتهديدات والتحدّيات -العولمية وغير العولمية جميعها- على مجال الأمن الأسري، في أبعادها ومستوياتها المتنوعة والمتعدّدة وسبل وآليات التقليل من تأثيراتها.
- العمل على إعادة بعث وإحياء دور ومكانة مؤسسات التنشئة الاجتماعية والثقافية التقليدية من: المدرسة، المؤسسات الدينية (المسجد) لأهميتها الرئيسة والقصوى في البناء الثقافي للفرد وذلك باستحداث آليات وميكانيزمات من شأنها التقليل من ضغوط وتأثيرات الإعلام الجديد في ظل

سلطوته شبه الكاملة في مجتمعاتنا المعاصرة في إعادته تشكيل وبناء الوعي الفردي والجمعي كلاهما.

- حتمية الاهتمام بإصلاح المنظومة التربوية التعليمية باعتماد سياسة واضحة محكمة خاصة فيما تعلق بعنصر البرامج المعتمدة التي يجب أن تتوافق والواقع السوسيو ثقافي للمجتمع، والابتعاد عن الاستيراد الأعمى والعشوائي للنماذج الأجنبية -وخاصة الغربية منها- هي التي تشكل مصادر تهديدات كبرى على الثقافة الوطنية في مقوماتها ومظاهرها، في سبيل ضمان المحافظة على استقرارها وتطورها، ما يمكن من تحقيق الأهداف الرئيسية منها على مستوى الفرد والمجتمع والدولة.

- ضرورة اعتماد مادة أو مقياس القيم والأخلاق في الإسلام في المناهج التعليمية والتربوية المختلفة، خاصة في الأطوار الأولى للتعليم، لأهميتها القصوى في البناء الثقافي والتنشئة القيمية للفرد. هذه هي بعض أهم الحلول المقترحة والرئيسية منها للنهوض بمجال الأمن الأسري للدولة في ظلّ الأوضاع الثقافية الراهنة التي تعرفها الأسرة الجزائرية والتي تُسهم -بشكل مباشر وغير مباشر- في التقليل من حدة وحجم التحديات والتهديدات والأخطار -العولمية وغير العولمية جميعها- حماية وتأميناً لهذا المجال من مجالات الأمن القومي للدولة.

## 5. خاتمة:

في ختام هذه الدراسة نخلص إلى مجموعة من الاستنتاجات العامة والرئيسة التي تجيب عن موضوعنا وإشكاليته المتعلق بتأثيرات العولمة وانعكاساتها على مجال الأمن الأسري الجزائري وكيفية معالجتها، هي التي يمكن حصرها في ما يلي:

أولاً- أثرت العولمة بأبعادها ومختلف مظاهرها وعملياتها وآليات تجسيدها؛ القانونية التشريعية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية والاعلامية والاجتماعية والثقافية والقيمية -على وجه التحديد- ... بشكل عميق على مجال الأمن الأسري للمجتمع حيث أنتجت لواقع جديد للأسرة الجزائرية، تساهم بشكل كبير في إعادة تشكيلها وبناءها وفقاً لمنطقها الثقافي والقيمي الخاص، تتحكم في حاضرها وتقود لمستقبلها هي بالإضافة إلى الكثير من المتغيرات الداخلية المختلفة الأبعاد. ثانياً- ليست العولمة هي العامل والسبب الرئيسي الوحيد الذي أدى إلى التحول في طبيعة الأسرة الجزائرية وشكلها، ولكنها تمثل أحد العوامل الرئيسية المباشرة وأهمها وأبرزها التي ساهمت في ذلك، سرّعت من وتيرتها، وألقت بآثارها على تغير الكثير من القيم الاجتماعية والثقافية والقيمية لها.

ثالثا- العولمة في بعدها الإعلامي من أهم وأبرز التهديدات وأخطرها وأكبرها أثرا على مجال الأمن الأسري الجزائري نتيجة المستجدات الجديدة التي أتت بها التطورات الكبرى الحاصلة في مجال الميديا الجديدة (خاصة الرقمي منها) هي التي تعيد ضبط وتحديد المفاهيم والمبادئ التي كانت تسود داخل الأسرة ماضيا، مفهوم السلطة ومفهوم الرقابة -على وجه التحديد-.

رابعا- أدت عمليات التغير الاجتماعي والثقافي الحاصلة لتحوّلات عميقة انعكست سلبا على كلّ عمليات تكوّن الأسرة وتشكّلها. هي التي ساهمت في إنبهار أشكال كثيرة من القيم الثقافية لها وبأشكالها واستبدالها بأخرى جديدة دخيلة تركّزت وتمثّلت أساسا في أشكال وأنماط قيمية كثيرة من الثقافة الغربية.

خامسا- لعلّ أبرز ما يمكن الوقوف عليه واستنتاجه من أشكال وطبيعة ومسارات التغيّرات العميقة والمتسارعة والكثيفة التي تشهدها الأسرة الجزائرية المعاصرة، بروز مؤشرات خطيرة تبرهن أنّ هذه الأخيرة قد أصبحت مهدّدة فكرا وثقافة وواقعا على مستوى الوجود والكيان في بنيتها ومضامينها وأدوارها ووظائفها الاجتماعية على اختلاف أبعادها .. من حيث مختلف التحوّلات - الثقافية وغير الثقافية جميعها- التي تمت مناقشتها أعلاه والتي تجعل من مجال الأمن الثقافي للدولة عامة وأمنها الأسري تحديدا على المحك نتيجة الفوضى الكبرى التي تمسّها.

سادسا- رغم كلّ التغيّرات الحاصلة، المتلاحقة والمتسارعة والقوية إلّا أنّ الأسرة الجزائرية لا تزال صامدة في وجه قوى وعوامل التغير الاجتماعي والثقافي التي يفرزها الواقع العالمي الراهن.

### قائمة المراجع:

- بني يونس، سماء عبد المطلب، (2012)، عولمة الأسرة في المجتمعات المسلمة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، (صفحة 19).
- فيطس، السعيد، (2023)، بنية وتطور الأسرة الجزائرية في ظلّ التغيّرات الاجتماعية، مجلة أبحاث، (صفحة 11).
- شابي، أمينة، (2021)، التغير الأسري والنوع الاجتماعي: دراسة ميدانية ببلدية الشريعة ولاية تبسة. الجزائر: كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة (1).
- جیدنز، أنتوني، (2003)، عالم جامح: كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا؟ بيروت-لبنان: المركز الثقافي العربي.
- جیدنز، أنتوني، (2005)، علم الاجتماع، بيروت-لبنان: المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة ترجمان، مركز دراسات الوحدة العربية.
- تريكي، حسان، (ديسمبر، 2017)، تغير القيم الأسرية في المجتمع الجزائري المعاصر: دراسة تحليلية، مجلة الرواق.
- محايدن، حسين طه، (2023)، تكنولوجيا العولمة كمهدّد لقيم وأدوار الأسرة العربية (الهاتف الخليوي وثقافة الصورة أنموذجان)، تم الاسترداد من الجزيرة نت: <https://www.aljazeera.net/culture/2023/6/18>

- نهائي، حفيظة، (2010)، تعديلات قانون الأسرة بين الدافع والضرورة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، الجلفة-الجزائر، (صفحة 19).
- تمار، ربيعة، (2020)، المجالات الاستهلاكية وإنتاج التمايز الاجتماعي في المجتمع الجزائري، برلين-ألمانيا: المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
- حراث، فتيحة، (مارس، 2013)، القيم الأسرية بين الثقافة التقليدية والثقافة العصرية، مجلة إنسانيات.
- بوطوب، فيصل، (2017)، القيم والأسرة: مقارنة سوسيولوجية لمسألة تغيّر القيم في الأسرة الجزائرية، مجلة آفاق.
- خميلة، فيصل، (2021)، تحدّيات الأمن الثقافي في عصر العولمة: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة-الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- بولخراس، كريمة، (ماي، 2012)، تعديلات قانون الأسرة الجزائري بين مقاصد المشرع ومقاصد الشرع، مجلة الحضارة الإسلامية.
- صدراتي، كلثوم، (جانفي 2015)، التغيّر الاجتماعي للأسرة الجزائرية، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية.
- منصوري، مختار، (2014)، التحولات الثقافية والاجتماعية والسياسية في المجتمع الجزائري 1990-2000: دراسة انثروبولوجية، أطروحة دكتوراه، الجزائر: جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان.
- بوعلي، نصير صالح، (ديسمبر، 2015)، أثر سوسيولوجيات الفضائيات على الأنساق القيمية والهوية الوطنية للمتلقي، المجلة الجزائرية للاتصال، (صفحة 21).
- نسيمة فاطمة الزهراء، غوالم أمينة وآخرون، (2018)، العولمة وتأثيراتها على الأسرة الجزائرية المعاصرة، تأليف: العولمة وأثرها على ثقافة الشباب في المجتمع الجزائري، عمان-الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.
- هال أبلسون وهاري لويس وكين ليدين، (2014)، الطوفان الرقمي: كيف يؤثر على حياتنا وحرّيتنا وسعادتنا، المملكة المتحدة: مؤسسة هنداي للنشر والتوزيع.
- إشر، يوبا، (2022)، الأمن الثقافي: دراسة نظرية مفاهيمية، مجلة السياسة العالمية، (صفحة 17).
- إشر، يوبا، (جانفي، 2023)، الهويات الثقافية والعولمة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، (صفحة 20).
- إشر، يوبا، (2024)، مستقبل الأمن الثقافي في زمن العولمة، أطروحة دكتوراه، الجزائر: جامعة الجزائر (3)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.